العرب
الأربعاء 2021/08/18
السنة 44 العدد 12152

عقوبات جماعية بإيقاف بث قنوات تلفزيونية في كردستان

ارتفاع متزايد في الانتهاكات بحق الصحافيين والمؤسسات الإعلامية في الإقليم

تتالت عمليات وقف القنوات التلفزيونية في إقليم كردستان العراق في الآونة الأخيرة متخذة ذرائع متعددة، في حين أنها غالبيتها ذات خلفية سياسية. ويتم القفز على القوانين لتصفية الحسابات بين الأحزاب عن طريق استهداف الصحافيين ووسائل الإعلام التابعة للخصوم.

القنوات التلفزيونية واجهت عقوبات متعددة في الإقليم

أربيل - أوقفت السلطات في إقليم كردستان العراق بث خمس قنوات تلفزيونية محلية دفعة واحدة بسبب "مخالفة لوائح البث"، في قرار جدد الانتقادات ضد حكومة الإقليم التي تسير في نهج متصاعد نحو التضييق على وسائل الإعلام وإصدار أحكام قضائية مشددة على الصحافيين.

وذكرت وزارة الثقافة والإعلام في الإقليم "بسبب انتهاك قانون الطباعة والنشر وتجاهل التعليمات الخاصة بعرض البرامج الخيرية، قررت المديرية العامة للإعلام والطباعة والنشر في وزارة الثقافة إيقاف بث عدد من محطات التلفزيون المحلية".

وأضافت أن القنوات المشمولة بالقرار هي "تصوّف" و"خيزان" و"آسمان" و"روز" و"داهين"، مشيرة إلى أنه تم تنبيه تلك القنوات مرارا إلى مخالفاتها في بث البرامج الخيرية، لكنها لم تكترث للأمر.

وتابعت الوزارة أنها قررت إيقاف بث تلك القنوات بموجب قانون تنظيم ترددات البث الفضائي في إقليم كردستان، على أن يتم تنفيذ قرارها اعتبارا من تاريخ صدوره.

بلقيس والي

المحاكمات المعيبة في إقليم كردستان ليست بالأمر الجديد

وتتولى دائرة الإعلام والمطبوعات والنشر التابعة لوزارة الثقافة والشباب والرياضة، منح ترددات البث للإذاعات والتلفزيونات ومنح إجازات عمل القنوات أو مكاتبها، ومن ضمن عملها المطبوعات والنشر.

كما تتولى مراقبة عمل وسائل الإعلام، استنادا إلى تعليمات عام 2014 الخاصة بعمل القنوات التلفزيونية والإذاعات، والمتعلقة بالإشراف على عمل هذه المؤسسات، وتنص المادة الخامسة من التعليمات على أن أربع جهات مسؤولة عن متابعة أو محاسبة المؤسسات الإعلامية التي تخرج عن حدود وإطار هذه التعليمات والقواعد العامة للمجتمع، وهذه الجهات هي المحاكم، والإدعاء العام، ونقابة الصحافيين، ودائرة الإعلام الحكومية.

وتستطيع هذه الجهات الأربع مراقبة أو تقديم شكوى على أي برنامج أو محتوى مسيء في أي إذاعة أو تلفزيون في الإقليم، وتقوم غرفة خاصة في دائرة الإعلام والمطبوعات والنشر بمتابعة ومراقبة كل القنوات العاملة بكردستان، والتي لديها إجازة عمل وتقرر في حالة وجود مخالفة لإحدى القنوات وترفعها إلى مدير عام الإعلام.

وأوضح مدير عام دائرة الإعلام والنشر والمطبوعات في الإقليم شيروان عولا في تصريحات لوكالة الأنباء العراقية، "في حالة وجدوا مخالفة لإحدى الإذاعات أو القنوات التلفزيونية لدينا إجراءات تبدأ بإرسال كتاب تنبيه للجهة المخالفة، وفي حالة استمرار القناة على المخالفة أو التجاوز لدينا صلاحية لإيقاف البث أربعا وعشرين ساعة".

وأضاف عولا "إذا استمروا بعدها بنفس المخالفة نوقف بثهم أسبوعا، وإذا تكررت المخالفة بعدها ترفع بهم شكوى إلى المحكمة".

لكن غالبا ما يتم تجاوز هذه النصوص، ويتم القفز على الإجراءات القانونية من قبل السلطات الأمنية، التي تتدخل لإسكات الصحافيين ووسائل الإعلام لأسباب سياسية بالدرجة الأولى.

واقتحمت القوات الأمنية الكردية "الأسايش" مقر قناة "أن.آر.تي" التي تبث من مدينة السليمانية في ديسمبر الماضي، حيث أوقفت بثها عنوة بعد الاعتداء على مسؤول البث وأجبرته على إيقافه، كما كسرت بعض الأجهزة الخاصة بالقناة. ولم تغادر القوات الأمنية بكاملها، بل بقيت مجموعة منها لمنع الموظفين من الدخول.

والقناة مملوكة لشاسوار عبدالواحد قادر، رئيس حزب الجيل الجديد المعارض، وتذرعت وزارة الثقافة والرياضة والشباب بخصوص إيقاف بث القناة بعدم "التزامها بالمعايير الصحافية في وصف القوات الأمنية الكردية بالميليشيات وقطاع الطرق".

وقبل عدة أشهر أغلقت حكومة إقليم كردستان مكتبي القناة ذاتها في أربيل ودهوك، على خلفية تغطيتها احتجاجات للمدرسين اندلعت في دهوك.

وأدانت منظمة "هيومن رايتس ووتش" وقتها عملية الإغلاق من قبل حكومة إقليم كردستان العراق، مشيرة إلى أن القناة كانت الوحيدة التي قدمت تغطية مفصلة لدعوات الاحتجاج ضد تفشي الفساد.

وقال بيان المنظمة الدولية "لم يكن لدى السلطات الكردية أمر قضائي وفرضت الإغلاق فقط في أربيل ودهوك، وهما المنطقتان الخاضعتان لسيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني، ما أثار مخاوف من كون الإغلاق له دوافع سياسية".

وأشارت المنظمة إلى أنه "يجب أن يكون الصحافيون قادرين على عرض جميع وجهات النظر، بما فيها تلك التي تعارض السلطات، دون خوف من الاعتقال".

كما أوقفت وزارة الثقافة بث ست قنوات تلفزيونية، بشكل مؤقت، في فبراير 2020 لبثها برامج مخالفة للتعليمات، مهددة بإغلاقها نهائيا وإلغاء رخص عملها في حال تكرار المخالفات التي عوقبت من أجلها.

وقالت مصادر من داخل إحدى القنوات المعاقبة إن وزارة الثقافة في الإقليم تتخذ من "المخالفات" ذريعة، للقيام بإغلاق القنوات التلفزيونية التي يتعارض نهجها مع الأحزاب المسيطرة على الشؤون السياسية في الإقليم.

ومنحت وزارة الثقافة في إقليم كردستان رخص عمل لـ19 قناة تلفزيونية فضائية و86 قناة محلية، وتتقاضى منها رسوما سنوية، وقد عوقبت قنوات لعدم دفع الرسومات.

وسجل الإقليم ارتفاعا ملحوظا في عدد الانتهاكات والمخالفات بحق الصحافيين والمؤسسات الإعلامية، والتي تنوّعت ما بين إغلاق المؤسسات وتشويش الأجهزة والمعدات الخاصة بالبث والإرسال، إضافة إلى ضرب الصحافيين وإهانتهم وتوقيفهم ومصادرة معداتهم.

> **19**
> **قناة تلفزيونية فضائية و86 قناة محلية مرخصة في إقليم كردستان وتدفع رسوما سنوية**

واعتبر مراقبون أن عدم التزام المؤسسات الأمنية والحكومية في الإقليم بالقانون الخاص بالعمل الصحافي، بمثابة النقطة الأكثر إشكالية والتي تسجل ضدهم مع استمرار الانتهاكات بحق الصحافيين، وهذا ما يعطي مؤشرا سلبيا على حرية الصحافة في كردستان.

ولا تزال أصداء محاكمة ستة صحافيين وناشطين في فبراير الماضي، مستمرة حتى الآن بسبب الأحكام المشددة التي صدرت بحقهم، واستنكار المنظمات الدولية للأحكام "المعيبة" و"تسيس القضاء" في الإقليم.

وقالت منظمة "هيومن رايتس ووتش" إن الإجراءات في محكمة أربيل الجنائية شابتها انتهاكات خطيرة لمعايير المحاكمة العادلة، بالإضافة إلى تدخل سياسي عالي المستوى.

وقالت بلقيس والي، الباحثة العراقية في الأزمات والنزاعات في هيومن رايتس ووتش، "المحاكمات المعيبة في إقليم كردستان ليست بالأمر الجديد، لكن التباهي بأبسط مبادئ العدالة لمعاقبة أشخاص يُزعم أنهم يخططون لتظاهرة هو مستوى جديد من الانحطاط".

اتهامات لصحف سودانية بنشر أخبار كاذبة لصالح أجندات إخوانية

الخرطوم - نفى الأمين العام لمجلس الصحافة والمطبوعات السوداني حسام الدين حيدر، صدور أي قرار تعليق لصحيفة "الدار" على خلفية نشر أخبار كاذبة، بينما تواجه الصحيفة اتهامات بأنها تسير في فلك وسائل الإعلام الموالية للنظام السابق التي تهدف لتشويه الأوضاع.

وأصدرت الأمانة العامة بالمجلس بيانا أشارت فيه للعقوبات التي تقع على صحيفة الدار وفقا للمادة 33 من لائحة الجزاءات والعقوبات وهي التأنيب المنشور أو الاعتذار والتصحيح ثم تعليق الصدور لمدة 3 أيام.

وقال حيدر، إن مجلس الصحافة خاطب رئيس تحرير صحيفة الدار على خلفية الخبر المنشور في الصحيفة عن تظاهرة للمثليين لإلغاء المادة (144) من القانون الجنائي السوداني في عددها الصادر الاثنين.

ولفت حيدر إلى أن رئيس تحرير الصحيفة اعتذر عن الحضور وجرى الاتصال به مرة أخرى لتحديد من يكون مفوضًا عنه من إدارة التحرير، إلا أنه لم تتم الاستجابة لخطاب المجلس.

وقالت مصادر صحافية إن الخبر المنشور في صحيفة "الدار" قد يكون مصدره مواقع التواصل الاجتماعي، بينما من المفترض أن يحتكم الصحافيون إلى المهنية في ما يتعلق بالاعتماد على محتوى الشبكات الاجتماعية.

ورأى المجلس القومي للصحافة والمطبوعات وهو هيئة حكومية، أن الصحيفة خالفت المادة (26) من قانون الصحافة لسنة 2009 بعدم توخي الصدق والنزاهة في أداء مهنة الصحافة. واعتبر أن مثل هذه الأخبار غير مناسبة مطلقًا للحصول على السبق الصحافي.

وذكر الصحافي حيدر المكاشفي في تصريحات صحافية أن اللوائح تسمح للمجلس القومي للصحافة والمطبوعات بالتدخل في تطبيق ما يسمى "تأنيب المنشور"، والتدرج في وضع العقوبات على الصحف التي تنشر أخبار ضارة وكاذبة.

ونوّه بأن الخبر لا يخلو من الأجندة الخبيثة في هذا الوقت، ودرجت صحف موالية للنظام البائد نشر أخبار لوصم المعارضين.

ويقول صحافيون وعاملون في القطاع الإعلامي السوداني إن جماعة الإخوان مازالت ناشطة في وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي لبث الأخبار الكاذبة.

وأفاد الصحافي الاستقصائي محمد فضل السيد، أن لجنة تفكيك النظام السابق، وإزالة تمكين جماعة الإخوان، تمكنت في الثالث من أغسطس الجاري، من القبض على مدير الإعلام والناطق الرسمي السابق باسم جهاز أمن جماعة الإخوان، الشاذلي المادح، بتهمة تورطه في إدارة المئات من الصفحات المزيفة، وتلفيق الشائعات والأكاذيب لزعزعة الاستقرار.

وأضاف فضل السيد "أن الجماعة تمول الآن الكثيرَ من الصحف والمواقع الإلكترونية؛ من أجل ضرب المرحلة الانتقالية وإطاحتها".

بدوره، أكد المجلس القومي للصحافة والمطبوعات أنه حريص على كفالة حرية التعبير، لافتًا إلى أنه بصدد عقد لقاءات مع ناشري الصحف حول قضايا الصحافة.

الصحف مهمة لتعزيز الحكم الديمقراطي

> **محمد فضل السيد:**
> **الجماعة تمول الآن الكثير من الصحف والمواقع الإلكترونية؛ من أجل ضرب المرحلة الانتقالية**

وقال حسام الدين حيدر "سنعقد سلسلة من الورش للنظر في قضايا الصحافة وتقديم تصورات عنها".

وحول اقتصاديات الصحافة الورقية، أوضح أن الإصلاحات الجمركية الأخيرة أعفت مدخلات الطباعة من رسوم الجمارك.

ويطالب الصحافيون في السودان، أن تسارع الحكومة في تقديم إعانات غير مباشرة للصحف بمدخلات إنتاج وإعلانات، لإخراج الصحافة الورقية من أزمتها والمحافظة على أهم وسيلة لتعزيز الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان.

ويقولون إن الصحافة السودانية لعبت أدوارا وطنية تاريخية ولا يجب أن تترك لتموت في زمن الحريات والديمقراطية، وخاصة أن البلاد أحوج ما تكون إليها في الوقت الراهن.

غوغل تواصل معركتها القانونية في روسيا

موسكو - فشلت شركة غوغل في التوصل إلى تسوية لنزاع قانوني مع قناة تلفزيونية روسية بعد أن أصدرت إحدى المحاكم حكما ضد موقع يوتيوب التابع لشركة غوغل بإلغاء حظر بث القناة الروسية على الموقع وإلا ستواجه الغرامة.

ويعتبر هذا النزاع واحدا من سلسلة المعارك المستمرة بين شركات الإنترنت الأميركية والسلطات الروسية التي تقول بأن عمالقة التكنولوجيا يفرضون إجراءات تعسفية ضد وسائل الإعلام الروسية مستغلين هيمنتهم على الفضاء الإلكتروني.

واتهمت قناة تسارغراد (القيصر) المملوكة لأحد رجال الأعمال الموالين للرئيس الروسي فلاديمير بوتين ويخضع لعقوبات أميركية، في بيان الاثنين شركة غوغل بتأخير المفاوضات المهمة.

وكانت إحدى محاكم الاستئناف في موسكو قد أجلت الشهر الماضي النظر في النزاع بين الشركة الأميركية والقناة الروسية حتى الاثنين بغرض السماح للطرفين بتسويته.

ومن المقرر تأجيل النظر في الدعوى إلى العشرين من سبتمبر المقبل، بحسب ما نقلته وكالة بلومبرغ للأنباء عن ممثل للقناة الروسية.

واستأنفت غوغل حكم المحكمة الابتدائية الروسية والذي يلزمها بإعادة بث القناة الروسية على موقع يوتيوب وإلا تواجه غرامة قدرها 100 ألف روبل (1400 دولار) عن كل يوم من أيام استمرار حظر القناة، على أن تزيد الغرامة بمقدار الضعف كل أسبوع.

ولا تتوقف الضغوط الروسية على عملاق التكنولوجيا الأميركي عند هذا الحد، حيث دأبت على تغريم شبكات التواصل الاجتماعي الكبرى لتقاعسها عن إزالة محتوى محظور وتسعى لإجبارها على فتح مقار في البلاد.

وغرمت محكمة في موسكو الثلاثاء غوغل التابعة لمجموعة ألفابت مبلغا وصل في مجمله إلى 10.5 مليون روبل (142877 دولارا) لانتهاكها القواعد الروسية الخاصة بالمحتوى المحظور.

وقالت محكمة تاجانسكي الجزئية في موسكو إن غوغل واجهت ثلاث غرامات إدارية حجمها أربعة ملايين روبل و1.5 مليون روبل وخمسة ملايين روبل.

> **موسكو دأبت على تغريم شبكات التواصل الاجتماعي الأميركية لأسباب متعددة وتسعى لإجبارها على فتح مقار في البلاد**

وأكد متحدث باسم غوغل الغرامتين الأوليين دون أن يدلي بتعليقات إضافية.

واستهدفت روسيا غوغل بسلسلة من الغرامات الصغيرة العام الماضي لأسباب تتراوح بين عدم حذف محتوى تعده موسكو غير قانوني إلى التقاعس عن تخزين بيانات المستخدمين على أراضيها وليس في مقار خارجية.